

## عوائق التحول الديمقراطي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية

د/عمران محمد المرغني الجداري

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة ليبيا

## ملخص

بناء الدولة الديمقراطية بعد الاحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011 ليس من السهولة  
 بمكان الدروب إلى ذلك شاقة يقف في وجه ذلك عدة عراقيل، سعت هذه الدراسة إلى تسليط  
 الضوء على عوائق التحول الديمقراطي في ليبيا، من خلال دراسة و تحليل العوامل الداخلية،  
 بواسطة عدد من المؤشرات كتيار الإسلام السياسي، الخطاب الديني، الانفلات الأمني و انتشار  
 السلاح، غياب نخبة سياسية تمتلك رؤية أو مشروع وطني، التأثيرات القبلية و الجهوية، المصالحة  
 الوطنية و العدالة الانتقالية، التي تقف حجر عثرة في سبيل الولوج في حقبة الديمقراطية، و ذلك  
 بغية تحليلها، لكشف مدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي المرتقب.

الكلمات المفتوحة: التحول الديمقراطي، عوائق التحول.

## Abstract.

Building a democratic state, after the events in Libya, in 2011 is not easy task. The paths to that are arduous, and many obstacles stand in the way. This study seeks to highlight the barriers to democratic transition. By studying and analyzing internal factors, such as: Political Islam. Regional speech, Security Failure spread of weapons, Absence of a political elite with a national vision or project, Tribal and regional influences, National Reconciliation and Transitional Justice, Which stands as a stumbling block to entering the era of democracy, This study has been conducted To reveal the extent of its impact on the process of the potential democratic transition in Libya..

## المقدمة

أن حجم العوائق والتحديات سيكون بلا شك كبيراً ومتسعاً خصوصاً فيما يتعلق  
 بالتحول المنشود إلى دولة الديمقراطية، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوائق  
 الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا بعد احداث 2011، وذلك من خلال وضعها تحت الجهر  
 بغية دراسة بعض تلك العوائق وتناولها بالتحليل. وكشف مدى تاثير العوامل الداخلية المختلفة في  
 عملية التحول الديمقراطي للمساهمة في امكانية مواجهتها وتذليلها والتغلب عليها، وبالتالي

تسهيل عملية التحول إلى النظام الديمقراطي المرتقب. ترسيخًا لمفهوم بناء الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية الراسخة.

تشكل العوامل الداخلية المؤشر الرئيسي الذي قاد البلاد إلى الدخول في أزمة التحول الديمقراطي. وترتيبًا على ما سبق، تتركز مشكلة الدراسة هل أثرت العوائق الداخلية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؟ بناءً على مشكلة الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضية التالية، أن ما حدث في ليبيا يتجاوز المعايير التقليدية للتحول وتحليل أسبابه مرتبطة في عمق ثقافة المجتمع بشكل عام، بقدر ما يرتبط أيضًا بالعوامل الخارجية. بناءً على فرضية الدراسة، فإن العوائق الداخلية تمثل المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع التحول الديمقراطي في ليبيا، فكلما زاد المتغير المستقل حدة زادت مأساة التحول الديمقراطي المتغير التابع.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوائق الداخلية للتحول الديمقراطي، بغية وضعها تحت المجهر بغرض فحصها وتحليلها ووصفها. بهدف كشف مدى عمق تلك العراقيل التي تقف سد منيع أمام التحول الديمقراطي في ليبيا.

## المطلب الأول/ الأطر النظرية لتحليل عملية التحول الديمقراطي

أدبيات التحول الديمقراطي تطرح ثلاث مقاربات نظرية تفسيرية تحليلية تركزت حول المداخل النظرية التالية:

### 1- المدخل البنيوي:

تعتمد تفسيرات مدخل البنيوي على العمليات الطويلة المدى للتغيير التاريخي، وعليه فإن عملية التحول الديمقراطي فسرت على أساس تغير بنيات السلطة، هذا المدخل اقترحه باربنغتون مور وحديثاً روسيثيرمير وآخرون. بناءً على ما سبق، فإن المدخل البنيوي ينطلق من فرض أساسي هو أن العلاقات المتبادلة لبعض بنيات السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، عندما تتغير تدريجيًا عبر التاريخ تقدم قيودًا وفرصًا تدفع النخب والآخرين على طول مسار تاريخي يقود إلى اتجاه الديمقراطية الليبرالية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> -ديفيد بوثر وآخرون، ديمقراطية التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم: ترجمة مالك أبوشهيو و محمود خلف، المؤسسة العامة للصحافة، طرابلس، 2011، ص42.

## 2- المدخل التحديثي:

جذور هذا المدخل قديمة تعود في بدايتها إلى آدم سميث، إلا أن المساهمات العلمية الحديثة الأكثر انتظامًا ووضوح والتي تمزج بين الديمقراطية والتنمية تنسب إلى ليبست، حيث يطرح بأن الديمقراطية ترتبط بالتطور السوسيو اقتصادي أو مستوى التحديث<sup>(1)</sup>.

## 3- مدخل التحول أو الانتقالي:

الذي تبناه دانكورت ورستو يركز على العمليات السياسية والمبادرات واختيارات النخبة التي تتخذ للتحول من النظام التسلطي إلى الديمقراطية. الفكرة الرئيسية لروستو قائمة على تحديه لأطروحة ليبست التي تربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية والتي تتمحور حول الدور الوظيفي من خلال اهتمامهم بالعوامل التي من الأساس تسعى لتعزيز وترسيخ الديمقراطية، بينما اهتمام أنصار مدخل التحول يتمحور حول "الكيفية" التي تحقق بها الديمقراطية في الأساس<sup>(2)</sup>. ويشير روستو بأن هناك اتجاه عام ينبغي أن تسير عليه الدول خلال عملية التحول الديمقراطي، تمثلت في مرحلة اكتمال الوحدة الوطنية، مرحلة تمهيدية، مرحلة القرار، مرحلة التعود.

## أنماط عمليات التحول الديمقراطي:

يطرح هنتجتون أربعة أشكال قد يتخذها الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية<sup>(3)</sup>.

**1- التحول الذاتي:** حيث تنجز عملية الانتقال الديمقراطي عبر مبادرات يقوم بها النظام التسلطي دون تدخل أي جهات أخرى.

**2- التحول الاتفاقي:** حيث تتم عملية الانتقال الديمقراطي عن طريق اتفاقات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

**3- التحول الإحلالي:** حيث تنتج عملية الديمقراطية عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

**4- التدخل الأجنبي:** حيث تحدث عملية الديمقراطية نتيجة لتدخلات أجنبية.

## أسباب التحول الديمقراطي:

<sup>1</sup> -المرجع السابق، ص30.

<sup>2</sup> -المرجع السابق، ص34.

1-Samuel p. Huntington .The third wave Democratization in the late Twentieth Ccentury . University of Oklaoma Press. Norman and London . 1991. P 105.

من الأسباب الرئيسية للموجة الأولى من عملية التحول الديمقراطي تجسدت في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للدول<sup>(1)</sup>. وبينما من أسباب الموجة الثانية تبلور في الحضور الفاعل والملفت للعوامل العسكرية والسياسية. الموجة الثالثة من عملية التحول الديمقراطي فإنها نتجت عن مزيج مختلف من الأسباب<sup>(2)</sup>. الأليات المؤدية إليها تمثلت في كونها مزيج أو خليط جاءت نتائج تضافر مجموعة عوامل سواء داخلية أو خارجية<sup>(3)</sup>. ويطرح صموئيل هنتجتون أسباب تؤدي إلى التحول الديمقراطي هي<sup>(4)</sup>.

**1- مشكلة شرعية النظم الشمولية،** في زمن ظهرت نزعة ديمقراطية عالمية، اضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم بمنطق ديمقراطي، وهكذا فإن معظم نظم الحكم آخذة في التدهور بمرور الوقت بوجود الاختيارات وعدم تحقيق الوعود وزيادة الإحباط. بناءً عليه فإن شرعية الحكام تتوقف في العادة على مدى وفائهم باحتياجات المواطنين، أى على أداءهم. وعندما لا يتمكنون من توفير الخدمات الأساسية، لا يستطيعون أن يصون النظام السياسي، يطالب الشعب بالاصلاح، وانهارت هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادي، ومن الشواهد التاريخية انهيار الاتحاد السوفيتي.

**2- النمو الاقتصادي،** التغير في مستوى الاقتصاد العالمي، حيث شهد العالم طفرة عالية في مستويات المعيشة والتعليم يخلق طبقة الوسطى، حيث تبحث عن دور لها في العملية السياسية، وفي هذه الحالة فإن التبعية الاجتماعية تصبح سريعة، بهدف التخفيف من شرعية الحكومة الاستبدادية، ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما حدث في كوريا الجنوبية وتايوان.

**3- التأثيرات الفاعلة من الخارج،** الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية، والدول الخارجية في الآونة من تبنيتها نشر مبادئ الديمقراطية شكلاً ضغطاً على الأنظمة الاستبدادية. والأمثلة على ذلك الضغط الأمريكي على الفلبين نتج عنه انهيار نظام ماركوس.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 221.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 221.

<sup>3</sup> - أحمد جمال عبد العظيم، التحول في الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة،

2003، ص 23.

3- كرات الثلج. عندما تشهد دولة ما تحول نحو الديمقراطية، فإن ذلك يؤثر على الدول المجاورة، تبدأ شعوب تلك الدول المطالبة بالديمقراطية، الأمثلة على ذلك ما حدث في أوروبا الشرقية، عام 1991.

## المطلب الثاني/ المعوقات الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا

### أولاً/ الإسلام السياسي

لقد خضعت الدراسات الأنثروبولوجية والمنطقية، مما أدى إلى النظريات الاستشرافية، إلى الحكم الاستبدادي أو غياب الديمقراطية عن طريق استخدام التفسيرات الثقافية والدينية، ومن هنا بشرت ثورات الربيع العربي عند كثير من العلماء والمفكرين باستجلاب النماذج السائدة، وهذا قد يمهّد الطريق من جديد لمراجعات فلسفية أو نظرية جديدة<sup>(1)</sup>. لو كان ما حدث في الليبية انعكاساً للمطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الطويلة من قبل الجماهير، فإن نجاح الإسلاميين في الوصول للسلطة وتمسكهم بها في ليبيا، وسيطرتهم على المؤتمر الوطني العام من خلال الأذرع العسكرية لتلك الأحزاب الإسلامية، طرح أسئلة أكثر إلحاحاً ترتبط هذه بدور الدين في السياسية وآفاق الحداثة والديمقراطية مع المناقشات الجارية حول التطورات الجارية في المنطقة والفائز الحقيقي، كذلك طرح أسئلة حول مصير ما حدث في ليبيا، ومن الذي يستفيد منها على الصعيد السياسي<sup>(2)</sup>.

في نفس الإطار، بعد عام 2011 كان من المفترض الاتجاه للتحول الديمقراطي وبناء الدولة، ولكن ظهرت الاختلافات والانشقاقات وتباينت الرؤى حول التحول الديمقراطي وشكل الدولة، وفي هذا الصدد لا يختلف ما حدث في ليبيا عن باقي الدول العربية في بروز التيارات الدينية كقوة سياسية مؤثرة في التغيرات التي جرت، ولكن نظراً للطابع المسلح الذي ميّز ما حدث في ليبيا فقد تجلّى حضور الدين في ظهور كتائب مسلحة في إطار الأيدولوجيا السياسية الدينية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> -عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية... الواقع و الطموح في بناء الدولة، دار الزهران للنشر و الطباعة، عمان، 2020، ص221.

<sup>2</sup> -المرجع السابق، ص221.

<sup>3</sup> -صالح السنوسي، الثورة الليبية- بذور الفشل و عوامل النجاح- <https://www.aljazeera.net/opinions>

وبناءً على ذلك، فإن جماعة الإخوان المسلمين بتفرعاتها المختلفة، كانت المنبع للإسلام السياسي في ليبيا، والتي تدور رؤيتها وطرحها الأيديولوجي على أساس أن الإسلام دين ودولة، وأن الغاية التي تسعى لها تتجسد في إقامة نظام إسلامي قائم على أساس الشريعة الإسلامية، ويتجسد تطبيق هذا المشروع الانخراط في العمل السياسي، وهنا تختلف مع التيارات الأخرى، كالتيارات الإسلامية الجهادية والتي وفقاً لرؤيتها لا تعترف بالديمقراطية والدولة أصلاً، وتشن عليها حرباً، ويصل الأمر بها إلى تكفير الدولة وكل ما هو أتى من الغرب<sup>(1)</sup>، باعتبار الدولة نتاج تطور موضوعي للمجتمعات الأوروبية، وفي سبيل ذلك لا تتورع في استخدام السلاح، وتنفيذ مخططاتها وبرامجها بقوة السلاح الأمر الذي ادخل البلاد في ربكة، وعجزها عن إنتاج دولة.

تمشيًا مع ما سبق، الباحثون في الحركات الإسلامية، يشيرون إلى أن تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا من حيث النشأة<sup>(2)</sup>، يعود إلى عاملين اثنين أولاً: وجود تأثير مباشر من قبل عدد من الأساتذة المصريين المناصرين لأفكار الإخوان، الذين كانوا يتولون التدريس في المرحلتين الثانوية والجامعية، بل إن بعضهم كان يدرس في صلب المؤسسات التعليمية التابعة للحركة السنوسية، سواء في واحة الجغبوب أم في مدينة البيضاء، وهو أمر لافت للانتباه؛ لأنه ساعد على تأطير الشباب وأثر في توجهاته الفكرية والدينية. ثانياً: عودة عدد من الطلبة إلى ليبيا بعد استكمال دراستهم في مصر متأثرين بأفكار الإخوان، وهي أفكار دفعتهم إلى السعي لإنشاء تنظيم يكون فرعاً تابعاً لتنظيم حسن ألبنا<sup>(3)</sup>.

بناءً عليه فإن، الأطراف فاعلة رئيسة في خريطة تيارات الإسلام السياسي في ليبيا، جماعة الإخوان المسلمين التي أسست حزب العدالة والبناء، والجماعة الليبية المقاتلة التي غيرت اسمها إلى الحركة الإسلامية من أجل التغيير، وتفرع منها عدة أحزاب كالأمة والوطن وغيرها، بينما السلفيون، وتنوع مكوّناتهم بين سلفيي الوضع الراهن أو الإصلاحيين، والسلفيين الجهاديين الذين فضلوا عدم الانخراط في العمل السياسي بعد 2011 وكونوا مليشيات جهادية ضد الدولة

<sup>1</sup> - خالد حنفي، خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا، مجلة الديمقراطية، العدد 52، 2014، ص 1

<sup>2</sup> - منظمة فريدريش إبيرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية و تحدياتها. WWW.fes.org.ma /fesLibya

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 5.

هي أشبه بمستنسخات فكرية لتنظيم القاعدة<sup>(1)</sup>. و أهمها الجماعات الجهادية مثل الجماعة الليبية المقاتلة وأنصار الشريعة<sup>(2)</sup>. هذه جميعاً أصبحت لاعباً رسمياً على مسرح الأحداث في ليبيا، تمتلك السلاح في ليبيا، لها رؤية خاصة حول التحول الديمقراطي ومؤسسات الدولة. وفي نفس الوقت، ترفض فكرة الدولة الوطنية الحديثة كونها نتاج تطور موضوعي للمجتمعات الأوربية. وفي نفس السياق، ترتفع شعارات ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، بمعنى لها رؤية وتصور يستند على الشريعة الإسلامية.

بعد عام 2011، انفتح أمامها المجال السياسي، وخصوصاً في المرحلة الانتقالية، وما تلاها بكون جماعة الإخوان المسلمين أكبر تنظيمًا على الأرض و ذات بعد أيديولوجي، كما استفادوا من الفراغ السياسي وغياب مؤسسات الدولة. هذه الأمور كانت الدافع الأكبر للإخوان المسلمين لتصدر المشهد السياسي وفرض رؤيتهم حول التحول الديمقراطي وبناء الدولة، مستفيداً من قوتهم العسكرية وكذلك من خلال تغلغلهم في مؤسسات الدولة والسيطرة على أموال الدولة. وفي أول انتخابات أجريت في ليبيا عام 2012 تحصل حزب العدالة والبناء على الترتيب الثاني من حيث الأصوات بحوالي 17 مقعداً، بينما حل تحالف القوى الوطنية في الترتيب الأول<sup>(3)</sup>.

في نفس السياق، انقسمت الجماعة الجهادية في ليبيا بعد 2011، جماعة انخرطت في العمل السياسي وتتكون هذه المجموعة من الجيل الأول الذي اصطدام مع النظام السابق باستخدام السلاح في شرقي البلاد 1995م، ومن أبرز هذه المجموعة الجماعة الليبية المقاتلة، وبعد الأحداث غيرت اسمها إلى الحركة الإسلامية للتغيير، والتي أصبح لها دور فاعل في المشهد السياسي الليبي بعد إسقاط النظام<sup>(4)</sup> انخرط أنصار هذه الجماعة في العمل السياسي من خلال عدة أحزاب سياسية، وكان أبرز ظهور لها في انتخابات 2012، أبرزها حزب الأمة، حزب

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 10.

<sup>2</sup> - عبير إبراهيم دينية، الدين و الدولة في ليبيا اليوم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 417، بيروت، يناير 2013، ص 17.

<sup>3</sup> - رشيد خشانة، انتخابات المؤتمر الوطني منطلق لمعاودة بناء الدولة في ليبيا. <https://swissinfo.c>

<sup>4</sup> - محمد عبدالحفيظ الشيخ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات شرق أوسطية مركز الشرق الأوسط، العدد 68، عمان، صيف 2014، ص 63.

الوطن، حزب الأصالة السلفي<sup>(1)</sup>. أما المجموعة الثانية فهي ترفض أصلاً العمل في المجال السياسي فهي لها موقف من الدولة الوطنية، وتكفر الدولة والمجتمع والديمقراطية، وتسعى بشتى الوسائل تطبيق الشريعة الإسلامية بقوة السلاح، وهنا البيئة الإقليمية لعبت دوراً محورياً في مساعدة هذه الجماعات من خلال تنامي دور التيارات الجهادية، وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة الليبية.

هذه الجماعة نسخة طبق الأصل من تنظيم القاعدة، خاصة على صعيد التقارب الأيديولوجي من أشهر هذه الجماعات، جماعة أنصار الشريعة، كتيبة شهداء أبوسليم، جماعة التوحيد والجهاد، رأف الله السحاتي، وتسعى تلك الجماعات إلى فرض رؤيتها بالقوة، وفي سبيل تحقيق أهدافهم لا يتورعون على استخدام القوة المسلحة؛ لأنها ووفقاً لأفكارهم ورؤيتهم الطريق الأقصر لتحقيق هدفهم وهو سيطرة على الدولة، ووصل بهم الأمر إلى حد استهداف المصالح الغربية في ليبيا في المنطقة الشرقية، تجسدت تلك الحالة في الهجوم على القنصلية الأمريكية في مدينة بنغازي، في سبتمبر 2012، والتي كان أحد نتائجها مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفينز رفقة ثلاثة دبلوماسيين<sup>(2)</sup>. الأمر الذي عرض ليبيا إلى تدخلات خارجية كان أبرزها تلك المتعلقة بخطف واعتقال أبو أنس الليبي العضو البارز في تنظيم القاعدة من داخل الأراضي الليبية، وفي يونيو 2014، أعلنت جماعة أنصار الشريعة سيطرتها الكاملة على بنغازي، ومعلنة نشوء دولة إسلامية، بالإضافة إلى ذلك، الإسلاميون يستمدون الغطاء الشرعي الذي يتحصنون خلفه من ميليشياهم التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد، وعاشت فيها فساداً ونهباً وقتالاً، فقد صدرت فتاوى كثيرة في ليبيا وخاصة من قبل المفتي تحض على العنف والقتل، لعل أشهرها فتوى الشيخ المقرب من الإخوان، الذي عينه المجلس الانتقالي مفتياً للديار الليبية، فقد أفتى في مناسبات عدة بوجوب استخدام العنف مثلاً، الفتوى التي حرض بها على مدينة بني وليد، وقال إن دخول المدينة بالقوة فرض عين على جميع الليبيين.

سياسات ورؤى الإخوان لشكل التحول الديمقراطي وبناء الدولة وديناميكيتها، وطرح المشروع القومي الإسلامي على حساب مصلحة الدولة الليبية أدخلهم في إشكالية مع الشعب،

<sup>1</sup> -خالد حنفي، خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا، مرجع سابق، ص 1.

<sup>2</sup> -Geoff D.Porter, The attack on the U.S consulate: Emerging signs of Jihadist sentiment in Libya CTC-<https://ctc.usma.edu/the-attack-p4>.

والقوي والتيارات المناهضة لهم، الأمر الذي أربك المشهد السياسي من خلال الصراع على السلطة، ويتجلى دور جماعة الإسلام السياسي في ليبيا طوال السنوات الماضية في عدة مواقف، ففي عام 2013 قرار من السيد رئيس المؤتمر الوطني العام، والذي نفسه رشحته كمثل إسلامية لرئاسة المؤتمر الوطني العام عقب استقالة محمد المقريف بسبب قانون العزل السياسي، فقد أصدر قراره بتكليف قوات درع ليبيا الوسطى والغربية بحماية طرابلس دون الرجوع للحكومة، والجميع يعرف بأن قوات درع ليبيا تتبع للإخوان وتحت أمرتهم. الإخوان كان لهم الدور الأساسي والفاعل في فرض قانون العزل السياسي، الذي يحظر دخول الحياة السياسية على أي شخص تولى منصب خلال عهد النظام السابق (1). كانت قوات درع ليبيا التي وقفت خلف إصدار هذا القرار بقوة السلاح والذي أحدث خللاً في موازين القوى السياسية داخل ليبيا، وكان الهدف منه إقصاء الشخصيات التي عملت مع النظام السابق عن المسرح السياسي الليبي (2).

ضاق الناس درعاً من المليشيات المتمركزة في شوارع طرابلس، والحواز التي أصبحت لا تطاق، فخرجت مظاهرات تطالب برحيل هذه المليشيات خارج المدن، فكانت الحادثة الشهيرة الأولى في مدينة بنغازي، عندما تظاهر الناس مطالبين درع ليبيا في منطقة الكوفية بترك المقر وتسليمه إلى الجيش الليبي، فما كان إلا أن أطلقوا الرصاص على المتظاهرين راح ضحيتها ما يقارب من 40 قتيلاً (3). ونفس المدينة، شهدت حالة مشابهة لها كانت أمام مقر كتية شهداء 17 فبراير الإسلامية، فقد سقط فيها عدد من الضحايا ورغم تدخل الحكومة وتصريحاتها بأنه سوف تخلّى مقر الكتية، إلا أن الإسلاميين داخل الكتية أصدروا بياناً توعّدوا فيه أي شخص يفكر في اقتحام أو الاقتراب من الكتية بالموت. الأسوء من ذلك أن ليبيا شهدت انتشاراً واسعاً لتنظيم القاعدة الذي تركز في عدة مدن ليبية صبراته، سرت، درنة، بنغازي والتي كانت معقل لكل أنصار ذلك التنظيم من مختلف الدول، وعاشت في الأرض والعباد فساداً. بناءً على ما سبق، الإسلام السياسي بكل تجالته يقف حجر عثرة أمام عملية التحول الديمقراطي من خلال عدم قبوله لمسألة الديمقراطية برمتها.

<sup>1</sup> - إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجر، الدوحة، 2013، ص 15.

<sup>2</sup> - عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية... الواقع و الطموح في بناء الدولة، مرجع سابق، ص 239.

<sup>3</sup> - سالم العبيدي، السبت الأسود، ص 1....

<http://alwasat.ly/news/Libya/20319>

## ثانياً/ الخطاب الديني

أن ما يعترض مسيرة التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، أي عائق أخطر من الميليشيات المسلحة وهو الخطاب الديني المتشدد أو المنغلق الذي وزع سلطانه وفق معايير سياسية فرضت على أنها أوامر دينية من قبل شيوخ الدين، وانعكس ذلك سلباً على الخطاب الديني بوجود حالة من التسلط عبر الخطاب الديني ليتحول إلى سلوك يمارس من قبل شخصيات دينية استغلتهما أحزاب وتنظيمات سياسية، وذلك عبر مؤسسات دينية لأجل تمرير وتحقيق مكاسب سياسية ومصالح شخصية كانت جليلة في الحالة الليبية، حيث وظفت من خلالها هذه الشخصيات مؤسسات دينية كدار الإفتاء الليبية، والتي هي في الأصل لكل الليبيين باستخدام خطاب ديني يخدم مصالح حزبية معينة<sup>(1)</sup>.

إن الخطاب الديني الحالي الذي يسود في ليبيا غالبه هو خطاب إقصائي لا يمكن له أن يتعايش مع الآخر المخالف لتياره وجماعته، وإن حاول البعض إظهار شيء من القبول والاقناع بالتعايش مع الآخر، إلا أن ثمة إشكالية، حيث تنتهي هذه المحاولات ويتم كتم هذه الأصوات، أو تتغير بسبب طموحهم السياسي والتعصب الديني، وفي سبيل ذلك تقوم بتمزيق كل الروابط الاجتماعية والدينية والإنسانية، التي تربط بين أبناء ليبيا من مختلف المناطق والمكونات، وهذه الإشكالية بدت متمثلة وفق منظورها الخاص، أو بما يناسب أفكارها ومصالحها، وهذا بدوره أثر على عملية التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة واستقرارها، ووحدة المجتمع الليبي، والسلم الاجتماعي والوضع الأمني بشكل عام، كذلك كانت له انعكاسات على النسيج الاجتماعي.

وفي ليبيا أصبحنا نعاني من وجود أزمة حقيقية يعيشها الخطاب الديني السائد، وهو ما يعني وجود أزمة في الوعي الديني لدى الشباب، وهم أخطر فئة يستهدفها الخطاب الديني الحالي، حيث يجر هذا الخطاب الشباب الليبيين إلى حرب بدل أن يحثهم على ترك الميليشيات والذهاب إلى الجامعات، وبالتالي يرسلهم إلى الموت في معارك السلطة متكئين على فتاوى الشيوخ التي حجرت لهم مكاناً في الجنة، رغم أنهم يقاتلون أخوة لهم ومسلمين مثلهم إنها الفتاوى المسيسة

<sup>1</sup> - عبيد الرقيق، أربعة عجاف فهل تردفهن ثلاث؟، مجلة عين ليبيا، 28 ديسمبر 2014، ص1

المليئة بالفتنة والحقد والكراهية والتحريض على القتل، التي أصبحت من أساسيات هذا الخطاب المدمر الذي يفرق ولا يجمع يهدم ولا يبني<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً/ الانفلات الأمني وانتشار السلاح

هناك ارتباط وثيق بين الانفلات الأمني وانتشار السلاح والإسلام السياسي كأحد معوقات التحول الديمقراطي، فإنه من الصعوبة بمكان فصله عن بعض، لإرتباط الجماعات الإسلامية بحمل السلاح منذ اندلاع الأحداث في ليبيا، ومع التعاطف الدولي مع المعارضة إغراق المشهد الليبي بالسلاح والدعم اللامتناهي، سواء من الدول العربية أو الأجنبية، التي عملت على تدفق الأسلحة بأعداد كثيرة دعمًا للمعارضة<sup>(2)</sup>. فكان حصول المعارضة على السلاح من جهتين الأولى من خلال الاستيلاء على معسكرات الدولة الليبية، والثانية من خلال دعم الدول التي مدت المعارضة بالسلاح.

وبعد أن تمكنت المعارضة بمساعدة حلف الناتو من إسقاط النظام، بدأت تظهر حجم تلك الكتائب، وزادت قوتها بالسيطرة على معسكرات الدولة الليبية، واستفادت من الأسلحة التي كانت تمتلكها الدولة. ووفقاً لذلك، تشير الإحصائيات إلى اختفاء نحو 23 مليون قطعة سلاح في ليبيا، يُرجح أنها وقعت في أيدي المواطنين. وكان عدد الذين حملوا السلاح خلال فترة الأحداث التي شهدتها ليبيا لا يتجاوز 30 ألف مسلح في بداية الأحداث ولكن هذا العدد أصبح يفوق 200 ألف يتقاضون رواتب وامتيازات من الحكومة<sup>(3)</sup>.

ومنذ الوهلة الأولى حاول المجلس الانتقالي ومن خلال المكتب التنفيذي إدماج تلك الكتائب تحت راية الجيش، ولكن تلك الفكرة قوبلت بالرفض خصوصاً من قبل تلك التشكيلات التي يعود تكوينها إلى أيديولوجيات دينية وجهوية قبلية، فالحكومات المتعاقبة كان لها الدور في عدم بناء مؤسسة عسكرية فاعلة، فقامت بتأسيس اللجنة الأمنية العليا، وهي في تركيبها ما يُعرف بالشرطة، وتتكون من كتائب ومليشيات عادة في الغالب لا تخضع إلا لمؤسسها

<sup>1</sup> - عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية ..... الواقع و الطموح في بناء الدولة، مرجع سابق، 2020، ص 239.

<sup>2</sup> - Toensing, Chris. 2012. Libya, Lessons Shared Content With Institute for Policy Students

In middle east .Retrieved January 10, from <http://www.merip.org/newspaper-opds030512p10>.

<sup>3</sup> - هشام الدريوش، نظرة على أبرز القوى السياسية و المتصارعة في ليبيا، ص2.

<https://www.dw.com/ar>

أكثر من خضوعها للدولة. ثانياً، قوات درع ليبيا، وهذا الجهاز يتضمن الكتائب أو المليشيات من مختلف ربوع ليبيا، وهي تعمل كقوة محل الجيش. وتنقسم قوات الدروع إلى درع الوسطى، وهي تمتد من مصراته إلى مناطق الجنوب، وشاركت في تأمين سبها وبراك الشاطئ، درع الغربية تتمثل مهمته في تأمين المنطقة الغربية من الزاوية وصبراتة وطرابلس، درع الشرقية وينقسم إلى درع واحد و اثنين (1).

وفي نفس السياق، ورغم كل الجهود المبذولة من الحكومة بسحب هذه الكتائب سواء من المطار أو المعابر البرية، بات بالفشل، ومحاولة إخراج كتائب الزنتان من المطار لم تنجح إلا بعد اندلاع عملية فجر ليبيا، كذلك النداءات المتكررة من الحكومة لكتائب زوارة بالتخلي عن المعبر الحدودي رأس إجدير ذهب مهب الريح، وبمجرد القيام بعملية استقراء للواقع العسكري في ليبيا، اكتشف أن الصراع الدائر داخل ليبيا، يتضمن عدة كتائب أو مليشيات مسلحة التي تقف حجرة عثرة في عملية التحول الديمقراطي.

فمثلاً المؤتمر الوطني العام وحكوماته تنطوي تحت إمرة مليشيات وكتائب قوات فجر ليبيا، غرفة عمليات ثوار ليبيا، الدروع، كتيبة الفاروق على الجانب الآخر، وحكومة الشرق متجسدة في البرلمان وحكوماتها المؤقتة، يقف إلى جانبها قوات رئاسة أركان الجيش، كتيبة 319 التابعة للجيش، قوات الصاعقة، كتيبة 204 دبابات، وقوات حرس المنشآت النفطية، كتيبة 21 صاعقة (2). بينما بقيت بعض التنظيمات ذات الأيديولوجية الدينية المتشددة خارج دائرة الانتماء إلى إحدى هاتين المجموعتين على الساحة، وتتكون من تنظيم أنصار الشريعة، تنظيم مجلس شورى مجاهدي درنه، مجلس شورى ثوار بنغازي، تنظيم شباب شورى الإسلام.

الحادثة الأخرى التي تؤكد مدى قوة هذه الكتائب والمليشيات، تجسدت في حادثة اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان سنة 2013، فقد أقدم مسلحو غرفة عمليات ثوار ليبيا بالتنسيق مع وحدة مكافحة الجرائم التي تعتبر تابعتان لوزارة الداخلية الليبية، باختطاف السيد

<sup>1</sup> - عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية.... الواقع والطموح في بناء الدولة، مرجع سابق، ص 239.

<sup>2</sup> - وكالة الأناضول..... 20 كياناً مسلحاً يتصارعون في ليبيا، ص2. <https://www.Eanliby.com.2015>

رئيس الحكومة، وهذا يدل على مدى قوة هذه الكتائب وعدم قدرة الدولة على الوقف في وجهها (1).

إن الاستفحال المتزايد لهذه الكتائب، وتحويل كل إمكانية الدولة لصالحها يقف عائقاً كبيراً في سبيل بناء مؤسسات الدولة والتحول الديمقراطي، وستظل هذه المشكلة قائمة حتى تحل مشكلة انتشار السلاح وحل المليشيات (2).

إن ليبيا تعاني مشاكل الانفلات الأمني؛ نتيجة الانتشار الواسع للسلاح بجميع أنواعه وتمركزه في عدة أطراف بكميات كبيرة، وعدم تمكن الدولة من السيطرة عليه، هذا الوضع يشكل تهديداً وتحدياً خطيراً لعملية التحول الديمقراطي، وبناء الدولة، بكون الأطراف التي تمتلك السلاح سوف تستخدمه كوسيلة ضغط لتوجيه دفة الانتخابات، أو العمل على إجهادها. وفي حالة انفلات الأمور من يدها لا توجد أية ضمانات يمكن أن تكون رادعاً من استخدام قوته العسكرية، وما يحدث في ليبيا من ضغط المليشيات، وعدم قبولها بتشكيل حكومة إلا وفق رؤيتها ومصالحها، وإلا فإنها سوف تستخدم قوتها، وأمام ذلك فإنه من المستحيل أن نشهد مرحلة تحول ديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة والوضع ينذر بحرب أهلية تكون نتائجها وخيمة.

#### رابعاً/التأثيرات القبلية والجهوية

وجد العامل الاجتماعي التربة الخصبة، ليكون الفاعل الرسمي في حياة الليبيين، فرغم أن ليبيا الحديثة لم تشهد بروز دولة بالمعنى السياسي إلا بعد عام 1951، عندما تحصلت عن استقلالها بواسطة الأمم المتحدة، فالأفراد عاشوا في إطار القبيلة، تحميهم تدافع عنهم، يستمدون منهما قوتهم، هي الطريق للوصول إلى السلطة، فهي تنظيم اجتماعي يلور في داخله مفهوم سياسي، متجسدة في إطار هيكلية القبيلة من حيث الزعامة.

تمشياً مع ما سبق، شكلت القبيلة نمط حياة الليبيين، فكانت تنظيم اجتماعي وسياسي، تقود أفرادها في حالة السلم من خلال عرف اجتماعي، وآخر سياسي يحدد علاقتها مع الآخرين، هذا النمط من الحياة هو الذي شكل الثقافة الليبية لردة طويلة من الزمن، ولكون

1 - أحمد سليمان، لماذا تزدهر المليشيات في ليبيا؟. ص 2. <https://www.Bbc.com.2015..>

2 - عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية الواقع والطموح في بناء الدولة، مرجع سابق، ص 242.

الثقافة السياسية هي انعكاس للواقع من خلال قنوات التنشئة، التي كانت تتحكم في تلك القنوات الأسرة كنواة للتنشئة السياسية، التي تحتضنها القبيلة، والرفاق باعتبار الفرد ينمو داخل القبيلة. أيضاً، القيم المغروسة من قبل القبيلة المتمثلة في العصبية.

وفي هذا الإطار فإن البحث في العلاقة بين القبيلة والدولة الوطنية في ليبيا، يقودنا إلى الدراسة التي قام بها صاموئيل هنتجتون بعنوان النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، والتي تقوم على فرضية بأن هناك فجوة في البلدان العربية بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاجتماعية، فالمؤسسات السياسية سريعة التطور بينما المؤسسات الاجتماعية بطيئة التطور، وهذا الوضع خلق هوة بين المؤسستين، الأمر الذي عرقل عملية التحول الديمقراطي<sup>(1)</sup>. بناءً على ما سبق، أصبحت المؤسسة الاجتماعية المتجسدة في القبيلة، معرقل رئيسي للتحول الديمقراطي، القبيلة كانت هي المؤسسة الفاعلة طيلة قرون من الزمن.

علاوة على ذلك، قبل نشأة الدولة المدنية الحديثة في ليبيا كان تاريخ ليبيا بمثابة تاريخ قبائلها، ويرى الكثير بالشأن التاريخي أن تاريخ ليبيا هو تاريخ القبيلة بامتياز، ويعزز هذا الأمر إلى الحضور الطاغى للقبيلة في شؤون الفرد الليبي في كافة تجلياته، حيث لعبت القبيلة ولقرون دور الدولة في حياة الفرد الليبي. بالإضافة إلى كونها المظلة الاجتماعية للفرد، فقد كانت الحاضنة والحماية الأمنية ومجال النشاط الاقتصادي والرافعة السياسية التي استظل بظلها الإنسان ووفرت له الحماية والأمن والأمان، كما كانت مجال التحالفات زمن السلم والحرب. لذا ارتبط الإنسان عضوياً بالقبيلة في كافة مراحل عمره<sup>(2)</sup>. فتركيبة النسيج الاجتماعي في ليبيا تتكون من قبائل عربية وغير عربية مثل الأمازيغ والتبو والطوارق، هؤلاء يعيشون على الأرض الليبية، وتقدر الإحصائيات أن ليبيا تقطنها 140 قبيلة، القبائل المؤثرة منها تقدر 36 قبيلة<sup>(3)</sup> كانت تلعب أدواراً فاعلة في تاريخ حياة الليبيين.

تمشيًا مع ما سبق، القبيلة تستمد شرعيتها من أدائها، الأمر الذي يعطيها القدرة والسلطة على اتخاذ القرارات الصادرة عنها وعلى أعضائها في ظل مجتمع يتكون من قبائل، وهنا تبرز

<sup>1</sup> - صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 17.

<sup>2</sup> - محمد عمر، ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة و آثارها، ص 1. <https://www.csd-center.com/article>

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 1.

مسألة مهمة لا يمكن في جميع الأحوال تصور أن تقوم أي مؤسسات كمؤسسة المجتمع المدني بدورها داخل الدولة؛ لأن نشأتها سوف تكون خاضعة لتأثيرات القبيلة، وسوف تطوع أهدافها لصالح القبيلة، فالقبايل لا يمكن أن ترضى بأى بديل يقصها عن العمل السياسي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل داخل الدولة. فالقبيلة في ليبيا طيلة فترة غياب الدولة كان لها حضور فاعل، وربما تكون السيطرة المطلقة في الحياة السياسية في ظل غياب الدولة واختفاء دورها باختيار مؤسساتها التشريعية والتنفيذية الأمنية.

ولتفسير دور القبيلة الذي أصبح فاعلاً على الصعيد السياسي، فإن القبيلة ماضياً وحاضراً انخرطت في العمل السياسي، وخاضت في سبيل ذلك الصراع من أجل تحقيق طموحاتها، وشواهد التاريخ تؤكد بقاء القبيلة كفاعل في الحياة السياسية الليبية، ففي فترة عهد النظام الملكي إدريس السنوسي أُلغيت الأحزاب السياسية. ولكن في نفس الوقت تم تنشيط القبيلة واشتهرت ما يُعرف بمهرجان الصوت، الذي فحواه أن تعطي مزايا ومنح إلى زعماء القبائل الذين يدلوا بأصواتهم لمرشح معين.

بناءً على ما سبق، وفي عهد النظام السابق عام 1971م تم إصدار قانون يحرم الأحزاب السياسية والتنظيمات الإسلامية، إلا أنه أبقى على القبيلة كمؤثر في الحياة السياسية في الدولة الليبية، وأخيراً أطر ذلك في ما يُعرف بالقيادات الشعبية الاجتماعية التي تضم في عضويتها أعيان ومشائخ القبائل والذين أنيط بهم العمل السياسي، فتحت مظلة القيادات الشعبية الاجتماعية يتم التصعيد والانتخابات، فهي التي كانت تشرف على هذه العملية، بعد 2011، تعيش ليبيا ظروفاً أمنية سيئة جداً، هذا الوضع خلق تربة خصبة للقبيلة لتستمد نشاطها من كونها مؤسسات اجتماعية لتتحول إلى مؤسسة سياسية تشارك بفاعلية في إدارة الشأن العام، فأصبحت تلعب دوراً رسمياً داخل المشهد السياسي الليبي، بل رأى البعض في هذه المرحلة إن الفصيل فيها هي القبائل.

بالإضافة إلى ذلك، المشهد السياسي يبين مدى الدور الذي تلعبه القبيلة في دراما الحياة السياسية في ليبيا في المرحلة الإنتقالية، فالقبيلة دورها السياسي يزداد يوماً بعد يوم في ظل غياب مؤسسات الدولة. وخصوصاً في دفع أطراف فاعلة إلى النزج بالقبيلة من أجل تحقيق مصالح خاصة، وعودة سيطرة قبيلة على مقاليد الأمور سواء بالاعتماد على نفسها أو عقد تحالفات مع

قبائل أخرى بغرض الحصول أكبر قدر من المكاسب السياسية. وتجلى الأمر في انعقاد عدة مؤتمرات ترعاها القبائل فمثلاً في 6 يوليو 2013 انعقد مؤتمر للقبائل في مدينة الزنتان، وشكل انعقاده مرحلة أساسية لطرح القبيلة فاعلاً وبديلاً عن الأحزاب السياسية، وفي نفس السياق، تليها انعقاد مؤتمر ورشفانة كان في مايو 2014، والأمر تجاوز الإطار الداخلي لتعقد اجتماعات للقبائل في القاهرة مايو 2015، بالإضافة إلى قبائل الجنوب دعت إلى اجتماع للقبائل في سبتمبر 2015<sup>(1)</sup>. القاسم المشترك بين اجتماعات هذه القبائل، يتجسد في مطالب القبائل بإلغاء كل الترتيبات السياسية المترتبة على نتائج انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012م. ما تنخض عنه من قرارات كان قد أصدرها، خصوصاً المتعلقة بالكيانات العسكرية والمليشيات المسلحة، فعلى سبيل الذكر، مؤتمر ورشفانة أكد زعماء القبائل المجتمعون على ضرورة تجاوز المؤتمر الوطني، وذلك للإخفاقات المتواصلة ومن بينها اقتحام بني وليد وورشفانة، هنا التركيز كان منصب على تحييد التشكيلات المسلحة التي يحتمي في ظلها المؤتمر الوطني، وركز مؤتمر القاهرة والذي كان مدعوماً بشكل رسمي من قبائل منطقة برقة، ورفع الغطاء عن تسليح الجيش الليبي<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى رفع الغطاء عن المؤتمر الوطني العام وحكومته باعتباره منحل ومغتصب الشرعية.

مخرجات مؤتمر القبائل المنعقد في 14 سبتمبر 2014 خرج من طوق لا للتمديد للمؤتمر الوطني العام، ليقدم طرحاً جديداً يراه حلاً للخروج بليبيا من عنق الزجاجة، وهو العودة إلى ثورة الفاتح، فهؤلاء يعتبرون أن ما حدث في فبراير مؤامرة حيكت ضد ليبيا لتمزيقها ونهب خيراتها، لعب فيها الإسلاميون دوراً فاعلاً وكانت الاستفادة عائدة لهم من مناصب سياسية وعوائد مادية. وأكد على أن خلاص ليبيا يكمن في بناء جيش، ومحاربة المليشيات، ومحكمة المشاركين في الجرائم التي ارتكبت في 17 فبراير<sup>(3)</sup>.

والمتتبع مثلاً لمسيرة عمل مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه يكتشف أنهما يعملان ويسيران بعقلية قبلية، فهما يقعان تحت حماية أكبر قبيلتين في منطقة برقة، وهما اللذان يوفران الغطاء الأمني والاجتماعي، هذا الوضع خلق حالة من الشلل في عمل البرلمان والحكومة، وكانت

<sup>1</sup> - إيمان أحمد، عوائق الحوار الليبي..... وموقف الإخوان المسلمين، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، ص3.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص3.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص3.

مخرجات عملهما نتاج أو انعكاس للعامل الاجتماعي، من خلال تولي المناصب السيادية في الدولة، فالتعيينات هنا لا تعتمد على الكفاءات والمؤهلات، وإنما تعتمد على القبيلة. فهي التي أصبحت تصدر المؤهلات للعمل داخل دوائر الدولة. فالفرد أصبح ولاءه مرتبط بالقبيلة على حساب الدولة، مصلحة القبيلة تغلب على مصلحة الدولة، نتيجة ذلك عرقلت عملية التحول الديمقراطي، فالدول لا تبني بالمخاصة، وإنما بالكفاءة من أبنائها. عموماً أصبحت قبائل برقة مهيمنة على البرلمان والحكومة فهما أصبحا ينفذان أجندة تلك القبائل، ولا يمكن تمرير أي قرار أو مشروع يتعلق بالدولة بدون موافقتهم<sup>(1)</sup>.

وفي نفس الإطار، من خلال المجالس المحلية أو القبيلة كالمجالس العليا التبو، مجالس عليا للأمازيغ، مجالس الطوارق، بالإضافة إلى المناطق الأخرى أسست هي أيضاً مجالس، التي تقوم بمهام هي في الأصل تخصص أصيل للدولة، فقد نجحت في إبرام مصالح بين عدد من القبائل فمن أصل 71 صلحاً نجحت في تحقيق 68 صلحاً بين القبائل وأطراف متنازعة، وعلى الصعيد الحرب الدائرة نجحت في تبادل الأسرى في 38 واقعة من أصل 57 واقعة بين المليشيات المتناحرة<sup>(2)</sup>، ووفقاً لهذه الإحصائيات التي تعتبر أكثر دقة فإن القبائل كانت الأكثر فاعلية طيلة فترة المرحلة الانتقالية من الثورة إلى الدولة.

ووفقاً لما سبق، القبيلة في ليبيا في هذه الفترة استمدت قوتها من غياب الدولة ومؤسساتها، وأصبحت تقوم بمهام ووظائف كان من المفترض أن تقوم بها الدولة، فهي تقف حجرة عثرة في سبيل التحول الديمقراطي، فأنصار وداعمو قوة القبائل، إما أن تشكل دولة ونظام ديمقراطي وفقاً رؤى قبلية وجهوية، وإلا كل المساعي المبذولة لبناء دولة سوف تذهب في مهب الريح، فخلال السنوات الماضية العجاف التي مر بها الشعب الليبي والأداء السيئ للحكومات المتعاقبة فإن دور القبيلة كان فاعلاً.

إن تركيبة المجتمع الليبي المرتكزة أساساً على القبيلة والجهوية، ستؤثر حتماً في أي عملية التحول الديمقراطي بناء مؤسسات الدولة، من خلال تكتلات قبلية مغلقة، وسيكون للتحاصص

<sup>1</sup> - إبراهيم قويدر، حكم القبيلة... وما بينها، المستقبل، ص2. <https://hunasotak.com/article/18011w>.

<sup>2</sup> - مصطفى عمر الثير، ربيع ليبيا لا شيء، تغير مستوى الوجود و الأسماء فقط في العرب بين مأسى الحاضر و أحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014، ص3.

مكانة واضحة في الانتخابات؛ لأن ذلك ما تعودوا عليها لأفراد من ثقافة موروثية خلال عقود من الزمن، وليس ممكناً التخلي عليه بسهولة، ولعل خطورة التحاوص تكمن في إضعاف صريح لعملية التحول الديمقراطي والدولة ومؤسساتها ويقف عائقاً حتى في بنائها.

#### خامساً/ المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

إن إعادة الثقة واللحمة بين المكونات المختلفة للمجتمع الليبي الذي يعاني انقساماً حاداً بين عدد من القبائل والمناطق كنتيجة لإحداث 2011 وتدايعات الحرب الأهلية، وإذا لم يتدارك الأمر وتتم المعالجة ورأب الصداع، فإن الأمر يزداد تعقيداً، بالتالي فإننا نشهد عرقلة المشهد السياسي المتمثل رفض كل ظرف لما هو آت من الطرف الآخر، وعليه إن عدم التوافق بين كافة أطراف المجتمع الليبي تشكل تحدياً كبيراً لعملية المصالحة، ولعل ما يوعز القصور في مسيرة المصالحة الوطنية كان سبباً لاستمرار سلسلة انتهاكات حقوق الإنسان، فتراكمت المظالم، واشتدت حالة الانقسام والاحتقان بين أطراف المجتمع.

وفي هذا الصدد، تبين من خلال تجربة ما بعد 2011، عن التباطؤ والضعف الشديد في التعامل مع موضوع العدالة الانتقالية والاتجاه صوب المصالحة الوطنية بدون تحديد الآلية التي يجب أن تنطلق منها تلك المصالحات، بالإضافة إلى تحديد القواعد الأساسية التي يجب أن تستند عليها المصالحة الوطنية في ليبيا، الأمر الذي يشكل عائقاً في مسألة التحول الديمقراطي بناء مؤسسات الدولة، حيث تتجلى في الانقسامات وعدم التوافق على أسس على شكل النظام ومؤسسات الدولة.

وهنا تبرز إشكالية تتعلق بضعف الوعي بمفهوم العدالة الانتقالية، وغياب ثقافة التسامح السياسي التي تشكل أساساً من أساسيات التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، وتعزيز ثقافة الانقسام الذي يكون مصدره دوافع سياسية، الأمر يحتاج إلى ضرورة تأكيد ثقافة التسامح التي تعني القبول بالتعددية، والاحترام والتنوع والاعتراف بالآخر والانفتاح عليه والاتصال به في التعامل والتعايش معه<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - عبدالحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي النظام والدولة، دار ناراس، ط2، أبريل، 2011، ص 155.

ومن نتائج ذلك تجسد في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، والذي كانت له انعكاسات سلبية على المصالحة الوطنية، فتلك الانقسامات العميقة التي أصبحت تهدد فرص الاستقرار والسلام الاجتماعي في ليبيا، وتقف في وجه إنجاح العملية الانتقالية، ونتيجة لهذا الشرخ الذي ضرب نسيج المجتمع الليبي، فإنه لا مفر من الاتجاه صوب المصالحة الوطنية التي ينبغي أن تشمل كل أطراف المجتمع الليبي، رغم أن تحقيق المصالحة الوطنية في ظل الظروف الراهنة غاية من الصعوبة بمكان تحقيقها الآن، إلا أنه لا مفر من الاتجاه إليه لرأب الصدع.

وتواجه عملية المصالحة عدة عراقيل يجب معالجتها حتى تصل سفينة المصالحة إلى شط الأمان منها انتشر ثقافة ما عُرف بالمؤيدين والمعارضين، هذا سبب شرخاً وجرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي الليبي، الأمر لم يقتصر على مناطق مؤيدة ومناطق معارضة، وازداد تعقيداً حتى داخل الأسرة الواحدة، انقسم الإخوة بين مؤيد ومعارض، بالإضافة إلى معالجة مشكلة المهجرين في الداخل والخارج، ورغم الصعوبة في تحقيق المصالحة الوطنية لتعقيد المسألة وطوال عمر الأزمة وازدياد تفاعلها كل يوم، وتدخل أطراف دولية إلا أنه لا خيار إلا الاتجاه صوب مصالحة تشمل كل أضياف المجتمع الليبي.

بالإضافة إلى ملفات يتمسك بها أنصار فبراير تتمثل في ملفات اتهم بها النظام السابق بارتكابها، والاختفاء القسري لمعارضين النظام السابق السياسيين، مثل ما حدث في سجن أبوسليم التي حدث في عام 1996 ويشيرون إلى أن عدد قتلى سجن أبوسليم وصل إلى 1200 قتيل بعد أن احتجوا على ما يلقونه من سوء معاملة، وعلى غرارها أسس أهالي الضحايا رابطة أهالي شهداء مجزرة أبوسليم 2013، وأهم مطالبها محكمة المسؤولين عن ذلك ومعاقبتهم والتعويض المادي لأسر الضحايا<sup>(1)</sup>، بينما النظام السابق يرى بأنهم جماعات خارجة على القانون وهدفها تخريب الدولة وهو ما حدث بعد اختيار النظام عندما تمكنوا من مفاصل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، بصدر قانون رقم 4 لعام 1978 والذي بموجبه أصبح البيت لسكانه، وامتلك لبييون منازل لأشخاص آخرين، وصل الأمر ببعض الأفراد إلى حد بيع تلك المنازل وتجاوز الأمر إلى نقل ملكية تلك المنازل لعدة أشخاص، الإشكالية أن الملاك الأصليين

<sup>1</sup> - إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص 8.

يستحقون التعويض بكونهم الملاك الأصليين للمنازل، وبعد 2011 نشهد انتشار الكتابة على جدران تلك المباني، ملك مقدس لأحدى العائلات، الأسوء من ذلك أن البعض لجأ لاستخدام القوة لطرد القاطنين في المنازل في الإطار غير القانوني بقوة السلاح. بالإضافة إلى ذلك، قرار رقم 7 بشأن بنى وليد وما ترتب عليه من قتلى وجرح، وأيضًا قانون العزل السياسي والذي فحواه يتضمن حظر أولئك الذين تولوا مناصب سيادية في نظام السابق بمنعهم من تقليد مناصب في الدولة أو مشاركتهم في إدارة الشأن العام<sup>(1)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تنجح المصالحة الوطنية دون إرساء سيادة القانون، فالعلاقة بين سيادة القانون وبناء الدولة شرطان أساسيان لعملية المصالحة الوطنية. وفي حالة ساد القانون سوف نضمن تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال الحوار والمصالحة. وبناءً على ما سبق، تبقى مسألة المصالحة الوطنية ضروري من ضرورات المرحلة الانتقالية بهدف الوصول إلى الأمل المنشود، ولكن تبقى الإشكالية قائمة، ما لم تتوفر النية الصادقة للنخب التي تسيطر على المشهد السياسي الليبي، والتي تمتلك المليشيات وتسيطر على مفاصل الدولة. المشهد السياسي الليبي يشهد اختناقًا كبيرًا في مسألة المصالحة، فإذا تم تجاوزها على المستوى الفردي تبقى بشكل كبير عائق على مستوى القبائل، فلا بد من إيجاد مصالحات بين القبائل، فالمشهد يبدو معقد إذا لم يتم تحكيم العقل وتغليب مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. فمجمال القول: إن عجز النخب السياسية السير في طريق المصالحة والتحلي بثقافة التسامح السياسي يجر البلاد إلى حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس.

#### سادسًا/ اخفاق النخب

أن قراءة الإحداث الجارية في ليبيا يتبين إن الاتفاق بين النخب المختلفة الموجودة الآن على ساحة الصراع كان متجسدًا في إسقاط النظام السابق، بينما رؤيتهم لمستقبل البلاد يكتنفها الغموض<sup>(2)</sup>، فهي لا تملك أي مشروع وطني للنهوض بالبلاد من خلال رؤية لمشروع ديمقراطي يؤسس للمشاركة الشعبية القائمة على التداول السلمي للسلطة. بناءً على ما سبق، يتكشف أن

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 8.

<sup>2</sup> - مصطفى عمر الثير، ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه و الأسماء فقط في العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير، مرجع سابق، ص 60.

اتفاق النخب كان يحمل نوايا خفية تمثل في امتلاكها لمشروع حول شكل الدولة ونوع النظام وهو ما عبرت عليه بعد بعض النخب، وكان الأبرز المشروع الإخواني، فالصراع الدائر بين النخب بمختلف أنواعها وبروز التيار الإسلامي، هذا الوضع ساهم بشكل رسمي في إرباك عملية التحول الديمقراطي، وخلق مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية تضغط على الدولة.

واحدة من أهم العراقيل هي اختلاف الرؤى والأهداف بين النخب أنفسهم حول شكل النظام الديمقراطي والدولة، يتزامن هذا التحدي مع وجود عدد لا بأس به من يرفض فكرة الخضوع لسلطة الدولة، ونتيجة للانفلات الأمني، وانتشار أعمال الخطف من أجل المال، والتعذيب والقتل، كان المستهدفين كل فئات المجتمع من رجال الجيش والشرطة ونشطاء المجتمع المدني، وانتشار أعمال السلب والنهب التي شملت السيارات، والأموال، وسيارات نقل الأموال للمصارف، والحادثة الأشهر عندما هاجمت مليشوية مسلحة الفندق الذي يقيم فيه رئيس الوزراء واقتادته إلى إحدى ضواحي طرابلس بملايس نومه (1).

اعترضت بعض النخب الاجتماعية "القبائل" على القانون الانتخابي من منطلق ما تراه ضعفاً في حصصها الخاصة بتوزيع مقاعد المجلس الوطني، بعد أن تم تحديدها بحسب النطاق الجغرافي، ففي قانون الانتخابات وزعت المقاعد 200 مقعد، بحيث يهيمن غرب البلاد وعاصمته طرابلس على أكثر من نصف المقاعد، وهو ما يعني أنه سيشكل الرؤية السياسية المقبلة، وأن طرابلس سوف تحصل على حق النقض، وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بدونها، وحدد نصيب الشرق 69 مقعداً مقابل 38 للجنوب، كذلك الصدمات بين التبو والطوارق، والأخطر من هذا ما يهدد النسيج الاجتماعي إحياء النعرات الطائفية الأمازيغ ودورهم في عرقلة بناء دستور، فقد قاطع وفد الأمازيغ لجنة الستين الموكل إليها صياغة الدستور.

إن غياب الدولة ودورها كحارس للأفراد وحماية أمنهم ومصالحهم، جعل الأفراد يحتمون بالقبيلة كمظلة اجتماعية، فأصبحت القبيلة بالنسبة لأعضائها هي الدولة، وعليه فإن مصلحة القبيلة تغلب على مصلحة الدولة، فالولاء الاجتماعي أصبح قائماً على العصبية الدم والرباط الاجتماعي، وحتى في حالة شكل المرحلة القادمة سوف تكون عقلية نخبة نتاج قبلي، قائمة

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 63.

على الانتماء للقبيلة، قبيلة تددير الدولة، تقتل الكفاءات والقدرات لتحل محلها رابطة الدم والولاءات. وبناءً على ما سبق، تصبح الصراعات السياسية والاجتماعية أكثر عنفًا وعمقًا، الوضع في هذه الحالة تجاوز الرغبة في إقامة نظام ديمقراطي جديد إلى صراع بين مكونات اجتماعية، وحتى وإن كانت في ثوب سياسي، وهنا تسعى كافة النخب السياسية والاجتماعية إلى إثبات وجودها والفوز بنصيب في إدارة الدولة في ظل النظام الجديد، مستخدمة شتى الوسائل والإمكانيات، بل حتى العنف الذي قد يؤدي إلى إجهاض أي مشروع ديمقراطي وشكل لدولة. المشهد الليبي الأكثر ضبابية من حيث تداخل النخب السياسية في ثوب اجتماعي وتحصنها خلف القبيلة أعاق مسألة التحول الديمقراطي<sup>(1)</sup>، إن هذه النخب السياسية تختلف في توجهاتها وأفكارها، فشهدت الساحة الليبية ميلاد عدد كبير من الأحزاب السياسية باختلاف مرجعيتها سواء كانت ذات مرجعية ليبرالية أو إسلامية في وقت مبكر، مازال الكثيرون المنضويين في هذه الأحزاب لا يملكون الثقافة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة؛ لأنه لا يمكن التحدث عن الديمقراطية في ظل إقصاء الآخر والإحتكام إلى العنف في حالة خسارتهم الانتخابات، وحالة انتخاب المؤتمر الوطني العام خير دليل على ذلك، حين تمكن تحالف القوي الوطنية من الفوز في الانتخابات، ولكن للأسف الشديد النخب الإسلامية تمكنت من الاستحواذ على مقاليد الحكم في الدولة من خلال التأثير على أصوات المستقلين وسحبهم لصالحه، سواء كان بالإقناع أو إغراء بالمال أو تحت تهديد السلاح.

مسألة أخرى لا تزال شائكة تمثلت في عملية بناء دستور، يقود البلاد إلى شاطئ الأمان، فرغم انتخاب لجنة الستين لغرض صياغة دستور جديد للبلاد، والذي سوف يستفتى عليه الشعب الليبي للموافقة عليه، والذي بدوره سوف يفتح طريق جديدة من الانتخابات وشكل النظام السياسي الجديد<sup>(2)</sup>. إلا إنها عجزها عن انجاز العمل المناط بها المتجسد في إخراج دستور يتضمن الحقوق والواجبات وشكل الدولة وطبيعة النظام السياسي، والمؤسسة العسكرية، وشكل النظام الاقتصادي الذي سيتم إتباعه في الدولة الليبية، والسياسة الخارجية لليبيا بعد 2011، هذه قضايا لا تزال عالقة وتشكل عائقًا في بناء الدولة لمؤسسات.

<sup>1</sup> - يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص3.

<sup>2</sup> - سالم بول، كادليك أماندا، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مؤسسة كارنغي الدولي، بيروت، 2012، ص3.

أحد عوامل هدم الدولة الوطنية في ليبيا والتحول الديمقراطي، حيث أصبحت مهددة بالانقسامات العرقية والقبلية وعلى أشلاءها تظهر دول جديدة، وذلك على حساب سيادة الدولة فالانقسامات الجهوية والطائفية التي طفحت بعد أحداث فبراير على سطح، فبرز خطاب الفيدرالية، وتصريحات نخب اجتماعية التي تنادي بالفيدرالية، فقبائل كالتبو والطوارق التي لها جذور وانتماءات في دول أخرى، فغياب الدولة جعلها تدخل في تحالفات مع نظرائها من نفس الهوية، هذا يقودنا إلى نتيجة إن الدولة الليبية سيادتها تتآكل من خلال تداخلات كثيرة، المليشيات وتعاملها مع الدول الأخرى بدون الرجوع للحكومة، فليبيا الآن لا تواجه مسألة خرق السيادة فحسب بل تواجه مسألة التمزق والتشردم<sup>(1)</sup>.

بعد عام 2011 الغالبية العظمى من المسؤولين الذين تولوا مراكز قيادية حساسة في ليبيا جاءوا من الخارج وهم يحملون أكثر من جنسية ويدعون أنهم نخب متقفة ومتعلمة، وفي الغالب لم يكن لهم دراية كافية بالواقع وبإدارة الشأن العام، وتورط البعض في مشاكل مالية، واتهام البعض بعدم وجود وطنية هذه الحالة خلقت عدم وجود ثقة بين الشعب وتلك النخب، فالثقة لا يمكن أن تنجح إلا في ظل تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها الاستقرار والأمن، والعمل على تحقيق التنمية وصولاً إلى شعور الأفراد بالاطمئنان. الأسوء هو عدم قدرة هذه النخب على توفير الحد الأدنى من الأمن، ونتيجة لانقسام النخب السياسية في ليبيا وإمعانها في فرض رؤيتها الاقصائية، المتمثلة مثلاً في قانون العزل السياسي، وإتهام الآخرين بالخيانة<sup>(2)</sup>. والعجز عن قيادة البلاد إلى بر الأمان من خلال حفظ الأمن والمحافظة على السيادة.

ما يميز الحياة السياسية في ليبيا بعد إسقاط النظام السابق هو عدم وجود نخبة سياسية تمتلك رؤية ثابتة للقواعد العامة للنظام السياسي المراد الوصول إليه وقواعد العملية السياسية، وإن لم تستطع النخب السياسية في ليبيا في هذه الفترة الإجماع على شكل النظام السياسي، بالإضافة إلى شكل الدولة وعجز النخبة السياسية في ليبيا على إيجاد صيغة توافقية حول مسألة بناء الجيش والأجهزة الأمنية، النخبة السياسية عاجزة عن ملزمة الهوية الليبية تحت إطار الدولة الوطنية مما أتاح

<sup>1</sup> - عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية... الواقع و الطموح في بناء الدولة، مرجع سابق، ص164.

<sup>2</sup> - محمد زاهي المغيري، الدولة والمجتمع المدني في ليبيا، مجلة عراجين، طرابلس، 2005، ص5.

الفرصة إلى انغماس الأفراد في هويات ما قبل الدولة الوطنية القبلية<sup>1</sup>، فإن الأمور تبشر بوصول إلى طريق مسدود، يحمل القول، حتى تتخلص النخب الموجودة الآن من عقدة حب السلطة والسيطرة، وتتولد ثقافة تتجسد في قبول الديمقراطية وثقافة التسامح السياسي باعتبارها الوسيلة الأفضل لحل المشاكل المتعلقة بنظام الحكم، أن مسألة الانتقال إلى نظام ديمقراطي في ليبيا ليس بالعملية السهلة، وأن أشباح الانتقال إلى الفوضى أصبح جلياً في ظل غياب القانون والجيش والشرطة التي يخول لها فرض القانون.

### الخاتمة

أمام الأحداث المتواصلة وتشابك المسألة الليبية، وغياب الثقافة السياسية عند المواطن الليبي حتى تتخلص النخب الموجودة الآن من عقدة حب السلطة، وتتولد ثقافة تتجسد في قبول الديمقراطية وثقافة التسامح السياسي باعتبارها الوسيلة الأفضل لحل المشاكل المتعلقة بنظام الحكم، فالنخب الموجودة الآن تعبر عن مصالحها الخاصة وتستمد شرعيتها بالقوة، فقضية الصراع المسلح وانتشار السلاح والإنفلات الأمني علو شأن تيار الإسلام السياسي، وغياب الدولة أعطى فرصة سانحة لبروز القبيلة التي تحولت من مؤسسة اجتماعية إلى مؤسسة سياسية، وما ترتب على توزيع النفوذ والموارد، والفشل في السياسات قاد إلى دولة منهارة فاشلة.

### التوصيات:

تجدر الإشارة إلى أن أمام الليبيين درب طويل وشائك قبل أن يصلوا إلى الانجاز المطلوب، وهو التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات والقانون.

1- العمل على بناء دولة ديمقراطية تعددية تستوعب كافة المكونات العرقية والاجتماعية والثقافية في ليبيا.

2- الحاجة إلى نخب سياسية مستقلة ومستنيرة بمهموم المجتمع، وتكون معبرة عن مصالح الوطن، في عملية النهوض بالدولة والتحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، وتكون قادرة على استيعاب الأحداث التي تجري في العالم.

3- وحدة الصف، والحفاظ على وحدة الدولة في مواجهة المخططات التي يتم العمل بها.

<sup>1</sup> - عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية.... الواقع و الطموح في بناء الدولة، مرجع سابق، ص 261.

- 4- العمل على إنشاء جيش وشرطة تكون مهمتهما الحفاظ على أمن الوطن والمواطن وحماية سيادة الدولة.
- 5- إحياء الثقة بين القبائل، بكون القبيلة العمود الفقري داخل المجتمع الليبي، وانتشار ثقافة التسامح السياسي.
- 6- تطوير مؤسسات العدالة الانتقالية والاتجاه صوب المصالحة الوطنية.
- 7- وقوف الليبيين صفًا واحدًا أمام كل العراقيل الداخلية والخارجية والالتفاف حول قيادة موحدة تكون ولاءها للوطن وتقطع الطريق أمام كل الأجندة الأخرى والمتسلقين.
- 8- قيام الليبيين بمهبة يكون هدفها بناء دولة القانون والمؤسسات حتى لو تطلب الأمر الدخول في مواجهات مع تيارات وأيديولوجيات متطرفة.
- 9- التركيز على خطاب إعلامي يتصف بالعقلانية والتسامح والابتعاد نهائياً عن تأجيج مشاعر العدوانية والكراهية.

## قائمة المراجع باللغة العربية.

### 1 الكتب

1. إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجر، الدوحة، 2013.
2. إيمان أحمد، عوائق الحوار الليبي... وموقف الإخوان المسلمين، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015.
3. بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مؤسسة كارنغي الدولي، بيروت، 2012.
4. ديفيد بوثر وآخرون، ديمقراطية التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم: ترجمة مالك أبوشهيو ومحمود خلف، المؤسسة العامة للصحافة، طرابلس، 2011.
5. عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلاميين النظام والدولة، دار ناراس، ط2، أبريل، 2011.
6. عمران محمد المرغني الجداري، الثورة الليبية... الواقع والطموح في بناء الدولة، دار الزهران للنشر والطباعة، عمان، 2020.
7. محمد زاهي المغربي، الدولة والمجتمع المدني في ليبيا، عراجين، طرابلس، 2005.
8. مصطفى عمر الثير، ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط في العرب بين مأسى الحاضر وأحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014.
9. هنتجتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، دار الساقى، بيروت، 1993.
10. يوسف محمد جمعة الصوان، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

## الرسائل الجامعية

1. أحمد جمال عبد العظيم ، التحول في الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2003.

## المقالات العلمية.

1. خالد حنفي ، خصوصية التيار الإسلامي في ليبيا، مجلة الديمقراطية، العدد52، 2014.
2. عبید الرقيق ، أربعة عجاف فهل تردفهن ثلاث؟، مجلة عين ليبيا، 28 ديسمبر 2014.
3. عبير إبراهيم دينية ، الدين والدولة في ليبيا اليوم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد417، بيروت، يناير 2013.
4. محمد عبد الحفيظ الشيخ ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات شرق أوسطية مركز الشرق الأوسط، العدد68، عمان، صيف 2014.

## المواقع الالكترونية

1. إبراهيم قويدر، حكم القبيلة....وما بينها، ليبيا المستقبل. <https://hunasotk.com/ar>
2. رشيد خشانة، انتخابات المؤتمر الوطني منطلق لمعاودة بناء الدولة في ليبيا.....<https://swissinfo.ch>
3. سالم العبيدي، السبت الأسود، بوابة الوسط. .. <http://alwasat.ly/news/libya/20319>
5. صالح السنوسي، الثورة الليبية- بذور الفشل وعوامل النجاح- <https://www.aljazeera.net/opinions>
6. محمد عمر ....ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها. <https://www.csdscenter.com/article>
7. منظمة فريدريش إيبيرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها... [www.fes.org.ma/FES20Libya](http://www.fes.org.ma/FES20Libya)
8. هشام الدربوش، نظرة على أبرز القوى السياسية والمتصارعة في ليبيا. .... <https://www.dw.com/ar>
9. وكالة الأناضول... 20 كياناً مسلحاً يتصارعون في ليبيا. <https://www.eanlibya2015>

## تانيا: قائمة المراجع باللغة الانجليزية.

- 1- Geoff D. Porter, The attack on the U.S. consulate: Emerging signs of Jihadist sentiment in Libya CTC-<https://ctc.usma.edu/the-attack-on-the-u-s-consulate-emerging-signs-of-jihadist-sentiment-in-libya>. P322
- 2- Samuel p. Huntington .The third wave Democratization in the late Twentieth Ccentury University of Oklaoma Press. Norman and London . 1991. P 105.
- 3- Toensing, Chris. 2012.Libyay,sLessons Shared Content With Institute for Policy Students 1 In middle east Report .Retrieved January 10,from <http://www.merip.org/newspaper-opds030512p10>